**Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)**
**2025, VOL. 06, NO. (special), 63-76, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790**
**DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2025623**

# *The Role of small and medium enterprises (SMEs) in promoting sustainable environmental development in Iraq*

Abdullah N. Ibrahim*

***Corresponding author:**
Abdullah N. Ibrahim
najeebabdullah787@gmail.com

**This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.**

## Abstract:

The role of small and medium enterprises is essential in economic and social development and is the focus of attention of governments and international organizations, most notably the United Nations Industrial Development Organization. Their importance increases in developing countries because they represent the only realistic prospects for economic development and an effective tool for addressing the problem of unemployment and poverty there. The research aims to clarify the concept of small and medium enterprises and their role in achieving comprehensive economic and social development in Iraq in the current and future stages. The descriptive and deductive approaches were followed, in an attempt to link small and medium enterprises and sustainable development in the Iraqi economy in this research. Small and medium enterprises face a number of obstacles that limit their contribution and effectiveness in sustainable development in Iraq, then explaining the most important details in order to develop appropriate solutions for them. In this research, we will focus on several concepts for small and medium enterprises and shed light on the most important conclusions, including that the private sector of small and medium enterprises is in dire and necessary need of government support to be able to advance and develop. In conclusion, a number of recommendations were presented for the development of small and medium enterprises, and we hope that they will be of assistance in the research topic, including the urgent need for the Iraqi government to play an important role in creating supportive regulatory frameworks through collective funds and other mechanisms, establishing microfinance units in the Ministry of Trade and the Central Bank of Iraq to provide the necessary consultations for the work of small projects.

**Keywords:** Small and medium enterprises, sustainable environmental development, Iraq.

## Conclusions:

1. Small and medium enterprises (SMEs) support self-employment, entrepreneurship, and reduce reliance on government jobs. Therefore, they represent a fundamental solution to the problem of unemployment, especially among youth. These projects attract a large number of university and institute graduates, particularly those with high competencies. Working in these enterprises has become reliable and profitable, sometimes even offering permanent employment contracts.
2. SMEs play a vital role in creating new job opportunities and effectively contributing to the establishment of other projects, thereby attracting and employing new staff with stable financial returns.
3. SMEs support the national economy and contribute significantly to the Gross Domestic Product (GDP) in both developed and developing countries. This has a positive impact on increasing production, employing labor, and adopting modern technologies.
4. The private SME sector is in urgent need of governmental support in order to develop and grow.

5. There is a lack of research centers that monitor the project's activities both in the present and future stages. Such centers should operate from within the projects themselves, focusing on comprehensive strategic development, required administrative skills, technical capabilities assessment, financial analysis, competitive ability of the project, product quality, and market analysis.
6. Serious challenges face those projects that have continued to operate due to the limited support they receive in Iraq, as a result of the difficult circumstances the country has experienced.
7. Many problems and difficulties have been observed facing SMEs, including administrative and legal issues, lack of skills and training, difficulties in financing, absence of feasibility studies (economic and technical), and the lack of specialized government institutions to support and assist these projects by all possible means.
8. Research findings show a lack of productivity stability in SMEs.
9. The decline in production value and workforce numbers was caused by several internal and external factors, including the economic embargo, which led to the shutdown of many enterprises. After that period, many others were destroyed due to military conflict and foreign occupation of Iraq. The remaining enterprises are very few and do not meet the needs of the national economy. They suffer from many internal problems, including the absence of proper policies.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2025، المجلد السادس، العدد (الخاص)، الصفحات 63 - 76

# المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية البيئة المستدامة في العراق

عبد الله نجيب ابراهيم*

**المستخلص:**

دورالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون اساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي مركز اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وتزداد اهميتها في الدول النامية لكونها تمثل الافاق الواقعية الوحيدة للتنمية الاقتصادية واداة فعالة لمعالجة مشكلة البطالة والفقر فيها. تهدف البحث إلى توضيح مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للعراق في المرحلة الحالية والمقبلة, تم اتباع الاعتماد على المنهجين الوصفي والاستنباطي، لمحاولة الربط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة و التنمية المستدامة في اقتصاد العراقي في هذا البحث، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة جملة من العوائق تحد من مساهمتها وفعاليتها في التنمية المستدامة في العراق ثم بيان اهم تفاصيلها بغية وضع الحلول المناسبة لها وسنركز في هذا البحث عدة مفاهيم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقاء الضوء على اهم الاستنتاجات ومنها ان القطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاص بحاجة ماسة وضرورية للدعم الحكومي ليكون قادراً على النهوض والتطور، وفي الختام تم تقديم جملة من التوصيات للتطوير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة و نأمل ان تكون عون في موضوع البحث ومنها الحاجة ماسة لالحكومة العراقية قيام بدور هام في إيجاد اطر تنظيمية داعمة عبر الصناديق الجماعية وغيرها من الآليات إنشاء وحدات للتمويل الصغير في وزارة التجارة والبنك المركزي العراقـــي لتقديم الاستشارات اللازمة لعمل المشاريع الصغيرة.

**الكلمات المفتاحية:** المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تنمية البيئة المستدامة، العراق.

***المؤلف المراسل:**
عبد الله نجيب ابراهيم
najeebabdullah787@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

## المقدمة:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية هي التنظيمات الرئيسية في تسريع عملية النمو الاقتصادي، كما أن دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصادات النامية بسبب قدرتها على توليد دخل جديد وحل مشاكل البطالة والفقر. ويتم التأكيد على أهمية هذه المؤسسات في الدول النامية كونها من أهم القطاعات الاقتصادية لأسباب عديدة, لعل أبرز واهم الاسباب هو التنوع الشديد لمنتجات هذه المؤسسات ودورها في توفيرسد الاحتياجات الدولة من السلع والخدمات التي تقدمها وتوفرها هذه المؤسسات لها والدور التكميلي بجنب مخرجات المؤسسات الكبيرة ، وما تجسده هذه المؤسسات من الإبداع والابتكار. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشروعاتالصغيرة والمتوسطة تسعى جاهدة للحفاظ على روح المنافسة ليس فقط فيما بينها ولكن أيضًا مع المؤسسات ذات الراسمال الضخمة والكبيرة. ومع زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة واتساع الطاقة الإنتاجية لها فإنها توفير فرص عمل للمواطنين و استعاب الاف الخريجين من الجامعات والمعاهد الذين يدخلون إلى سوق العمل في الدولة. ويؤدي الطلب المحلي على السلع والخدمات وتصدير الفائض إلى الخارج، وهو ما ينعكس ايجابا إلى حد ما في زيادة الإرادات وخفض النفقات التي قد تذهب الى تعين على ملاك الدولة في الموازنة العامة للدولة، وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني والنمو الاجتماعي.

وذلك يساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق المزيد من التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجيّة والمرونة في الاقتصاد وتحقيق قوى عاملة متنامية ولذلك تعتبر المشروعاتالصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عمليات البيئة المستدامة التنمية الاقتصادية ، مما يعود بمردود اقتصادي إيجابي على الاقتصاد الوطني. حجم الاستثمار.

إلا أن هذه المشروعات لم تحقق مساهمتها المتوقعة كقطاعات اقتصادية فعالة في العراق حيث تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العراقية العديد من العوائق، لا سيما العوائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تمنع هذه المشروعات من التقدم وتحقيق التنمية المطلوبة في اقتصاد العراقي، وابتداء من هذه الفكرة يتعين تسليط الضوء على الآليات التي يمكنها معالجة هذه العوائق.

**هدف البحث:**

1. تهدف البحث إلى توضيح مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للعراق في المرحلة الحالية والمستقبلية.
2. تهدف البحث إلى تشجيع المستثمرين على الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق لغرض زيادة إنتاجيتها وتشغيل الأيدي العاملة والعاطلة عن العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الدولية في مجالات العولمة والتنافسية والجودة العالية التي تتميز بها الاقتصاد الدولي المعاصرة.

3. تعزيز وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها.

**مشكلة الدراسة:**

1. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عوائق تحد من مساهمتها وفعاليتها في التنمية المستدامة.
2. عدم الاطلاع والانتفاع من تجارب الدول الناجحة في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. صعوبة حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من البنوك المحلية والعوائق الروتينية من الدوائر الحكومية.
4. إن عدم اهتمام المستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالخبرات الدول المتقدمة والتقنيات التكنولوجية الحديثة لهذه الدول يقلل كفاءة هذه المشاريع، وبالتالي يؤثر سلباً على البيئة المستدامة للاقتصاد المحلي.

**أهمية الدراسة:**

تعتبر موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غاية الأهمية للتنمية الاقتصادية في العراق بسبب قدرتها على توليد إيرادات جديدة ومعالجة قضايا البطالة والفقر. وتكمن أهمية هذه البحث في الكشف عن تأثير بعض العوامل المحددة على تمويل المشاريع. معوقات التمويل التي تواجهها هذه المشروعات في العراق، والدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسات المالية و الحكومية في تمويل هذه المشاريع، وفوائد الخبرة والتكنولوجيا الحديثة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان سعياً لتحقيق بيئة مستدامة. كما تركز البحث على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقضايا والتحديات التي تعيق نموها وسبل معالجة هذه القضايا. تزويدها بالدعم الحكومي الذي يحتاجه لزيادة الكفاءة وزيادة الإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية. وتقدم البحث بعض التوصيات التي قد تساعد في تطويرها درجة معية وبما يخدمة عملية التنمية الاقتصادية.

**فرضية البحث:**

1. انشاء ودعم المشرعات الصغيرة والمتوسطة في العراق يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة الفقر والبطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة.
2. تعزيز وتطوير القدرة التنافسية المتوفرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق التنمية المستدامة

**المنهجية البحث:**

يتبع البحث (المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية البيئة المستدامة في العراق)، ووصولا لأفضل النتائج التي تكشف عن دور بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فسوف يتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والاستنباطي، لمحاولة الربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في اقتصاد العراقي.

## المبحث الاول: مفاهيم واهمية وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

### المطلب الأول: مفهوم ومعاييرالتصنيف المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

**مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة قطاع خصب يستطيع أن يعمل على دعم البلد والاقتصاد وتخليصه من العديد من المشاكل التي تؤرقه مثل البطالة والفقر والكساد وضعف التصنيع والتي تعتبر جميعها مشاكل كبرى تؤثر على اقتصاديات البلد، ولكن من أجل أن يقوم هذا القطاع بدوره يجب توفير البيئة اللازمة له والتي تساعد على نموه واستدامته من خلال أخذ في عين الاعتبار ظروف هذه المؤسسات ووضع السياسات التي تعزز دور هذا القطاع وتشجيع الدخول اليه. وتوفير مصادر التمويل اللازم والتسهيلات الضرورية لهذا القطاع، وأخيرا الاهتمام بالترويج لمنتجات تلك المؤسسات ليس فقط داخل البلد فحسب وإنما خارجه أيضاً وكانت النظرة العامة لهذه المؤسسات على إنها عمل إفراد مستقل عن الآخرين، لذلك كان الاعتقاد السائد على إنها ضعيفه وغير قادره على على الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصاديه والاجتماعية، ولكن بعد أن أثبتت التجارب قدرة هذه المؤسسات على تنمية الاقتصاد الوطني للعديد من الدول.

يختلف المشروعات الصغيرة و المتوسطة من بلد و اقتصاد الى اخر فمثلاً مشروع الصغير في الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون كبيراً لدولة ما تزال في المراحل الأولى للنمو والتقدم الاقتصادي وتكنولوجي، وكذلك قد تختلف الصناعات الصغيرة في دولة نامية عن دولة أخرى نامية أيضاً. يضاف إلى ذلك عدم تجانس عناصر قطاع الصناعات الصغيرة نفسه، ونقص المعلومات حول هذه

الصناعات، الأمر الذي يصعب معه تعميم أي تعريف يتم تبنيه على كل الصناعات في هذا القطاع. لهذا وردت معايير عديدة تناولت تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة، ولعل هذه المعايير يختلف الأخذ بها في الدول المتقدمة والنامية، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف هذه المعايير من بلد لآخر.

أن مفهوم المشروعات الصغيرة مازال يثير جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين ولم يحسم حتى الآن، لان الحكم على المشروع بكونها كبيرة أو صغيرة لابد أن يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية أو الموقع الذي تعمل فيها هذه الصناعة ومرحلة التطور التي يمر بها المجتمع، وكذلك مدي الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة التي تتمتع بها كل دولة، وكذلك المشكلات التي تواجهها، ومدى ارتباط المجتمع بتقاليد معينة، وبالتالي اختلاف تعريف المشاريع الصغيرة من بلد لآخر.

لقد ظهر مصطلح المشروعات المتوسطة والصغيرة في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المشروعات التي يصعب تقديم صوره واحده لها ، وهذا راجع لإختلاف السياسات والتوجهات والمستوى الإقتصادي والاجتماعي للدول، حيث تعتبر هذه الدول المؤسسات المتوسطة والصغيرة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التطور الاقتصادي والاجتماعي ، لما تتميز به من ديناميكية ومرونة

فإذا كانت بعض الدول قد اعتمدت دوماً على المؤسسات الضخمة فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تبقى القلب النابض للتغيرات الناتجة والمتجهة دوماً نحو اقتصاد السوق الحر(سليمان ناصر,2011).

يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر ويعود سبب ذلك الى خصوصية وطبيعة اقتصاد كل دولة وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة في تلك الدولة، لذا فإن تحديد

معايير التصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف المشروعات باختلاف طبيعة النشاط الإنتاجي الذي تمارسه وهناك أكثر من معيار التي يستند إليها لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن اختلاف المعيار الواحد قد يعطي المشروع وتصنيفًا جديدًا ومختلفًا، وكذلك نوع دراسات الجدوى اللازمة لهاذه المشاريع. وبهاذا فإن المشروع الواحد يمكن أن يدخل في عدة تصنيفات مختلفة، حسب معايير مختلفة سنفصل ذكرها كما يلي:

التصنيف الأول: ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة التقليدية حيث تتميز هذه المشروعات يضعف اقتصادات الحجم عمالة غير كفوءة، وانتاجية منخفضة البيع إلى جانب أسواق قليلة وتعاقدات ضيقة.

ب. المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن البيئة السوقية وتتميز بالفاعلية والبحث عن الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والخارجية والتزامها بالمرونة كما تجد بها عمالة كفاة.

ج. المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرائدة تتميز برجال أعمال مغامرين وأصحاب تأهيل، حيث يمارسون نشاطات اقتصادية جديدة مع استثمار في القوى البشرية، بالإضافة إلى الاستعانة ببرامج تمويلية والمجازفة في توظيف رؤوس الأموال

ثانيا: التصنيف الثاني:

أ. مشروعات انتاجية أساسها التحويل، بمعنى تحويل مادة خام إلى منتج نهائي أو وسيط والقيمة المضافة، بمعنى زيادة قيمة المخرجات الناتج عن المتدخلات (عناصر الإنتاج) والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتج.

ب. مشروعات خدمية أساسها القيام نيابة عن العميل بخدمة كان سيقوم بها بنفسه أو لا يستطيع القيام بها بنفسه.

ج. مشروعات تجارية أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة مصنعة أو عدة سلع مختلفة، وإعادة استثمار الربح.

وأيا كان نوع المشروعات الصغيرة أو مجال نشاطها فإنها جميعا تشترك في عناصر ومكونات واحدة.

ثالثا: التصنيف الثالث:

أ. مشروعات صغيرة لها مكان ثابت ورأسمال وعمالة في حدود 5 أفراد.

ب. مشروعات صغيرة جدا لها مكان ثابت ورأسمال وعمالة في حدود فردين

ج. مشروعات متناهية الصغر: ليس لها مكان ثابت في أغلب الأحوال ويقوم بها فرد واحد هو صاحب المشروع.

رابعا: يتمثل في مشروعات المجال الصناعي والزراعي والخدمي والتربوي. ويمكن تقسيم المشروع الصغير إلى عدة عناصر هي:

أ. الرأسمال: ويعني كل المبالغ النقدية اللازمة لإقامة المشروع، أو المال اللازم لتجميع عوامل الإنتاج.

ب. الآلات والتجهيزات وهي كل ما يلزم لإنتاج السلعة أو الخدمة.

ج. العمالة كل الأفراد اللازمين لتشغيل المشروع.

د-. الإدارة وهي المسؤولة عن إحداث التشغيل الأمثل للمشروع وتحقيق أهدافه وهي جزء من العمالة

هـ. التكنولوجيا هي طريقة وأسلوب عناصر الإنتاج. (عباس محمد,1999)

مطلب الثاني: اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الناحية الاجتماعية والاقتصاد وطرق التنمية المستدامة

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

فقد اتفق الجميع على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية الوطنية حيث تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في تنمية هذا الاقتصاد وتعمل على زيادة الناتج وتحسين وضع ميزان المدفوعات وبالتالي توفر الرخاء الاقتصادي

إن لهذه المشروعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية. ومع استمرار الجدل القائم حول قدم أو حداثة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه المشروعات قديمة لأنها كانت النواة والبداية الحركة التصنيع وقد أثبت التاريخ الاقتصادي وبشكل لا يقبل الليس، كون الأنشطة الاقتصادية بدأت منذ أقدم العصور مع المشروعات الصغيرة، وتطورت تدريجياً في كافة القطاعات الاقتصادية(المحروق,2006).

تقتضي الحاجة الى وجود العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة وإن وجود مثل هذا النوع من المؤسسات بغض النظر عن نسبة ومراحل التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد حيث تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورا مهما للتنمية الاقتصادي والاجتماعي ، ذلك لأن للمؤسسات المتوسطة والصغيرة لها دورا لايستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية، وتأتي أهميتها ودورها في تنويع الاقتصاد العراقي من خلال جوانب عديدة ومتنوعة ومن أهم هذه الجوانب ما يأتي :

1. تعتبر هذه المؤسسات من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية، بهذا تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والميكروية محركا للنمو فضلا عن أنها تعد البذور الأساسية للمؤسسات الكبيرة.

2. تنصف هذه المشروعات بطبيعة تنافسية نظرا لحرية الدخول والخروج من والى النشاط الأمر الذي ينعكس بدرجه كبيرة على حجم المبيعات ومعدلات العائد من النشاط.

3. تدعم هذه المؤسسات الإستراتيجية الصناعية الموضوعة من قبل خطط التنمية القومية، فضلا عن قدرتها على خلق بنية صناعية لتعزيز القدرة التنافسية للبلد.

4. تعتبر وسيلة دعم للإنتاج الزراعي والموارد المحلية حيث تعتمد هذه المؤسسات في أغلب الأحيان على الموارد المحلية والنواتج العرضية المؤسسات الكبيرة، وبذلك فهي تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاعتماد على الإستيرادات من المواد الأولية المساهمة في زيادة الناتج المحلى الإجمالي وتتناسب مع متطلبات السوق المحلية

5. تساهم في استثمار رؤوس أموال كان من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعنى إنها تساعد في زيادة الإدخارات ووفقا للعلاقة الطردية بين الادخار والاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإستثمارات.
6. تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل.
7. تعتبر هذه المؤسسات وسيلة دعم وحماية للصناعات التقليدية وتنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول، كما تسهم الصناعات الحرفية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية. (Aruna S. 2003 ،Gamage)
8. قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها، بما فيها دراسات الجدوى لإقامتها والشروع في إنشائها وإعداد مخططاتها، إلى جانب قصر الفترة اللازمة لتشغيلها حين تأسيسها وهذا الامر الذي يجلها قادرة على تغيير أو تعديل النشاط بما يناسب تقلبات الأسواق.
9.تساهم في تحقيق سياسة إحلال الإستيرادات من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا وبكفاءة مقاربة مماثلة للسلع المستوردة.
10. تساهم في ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وإحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية.
11. الحد من هجرة سكان القرى وأطراف المدن إلى المدن الكبيرة من خلال انشاء المشروعات في أطراف المدن، وذلك لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل في القرى والأرياف. (نوزاد عبد الرحمن,2006)
12. تتميز باقلة التكاليف الإدارية والتسويقية والتكاليف الثابتة الأمر الذي يدعو إلى بيع الانتاج بكميات كبيرة وبأسعار أقل مما يخلق بيئة تنافسية بين المشروعات ذات النشاط المماثل. (يوسف 2006).
13. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة منافسة محتملا وفعليا على التحكم في الأسعار المنتجات والخدمات مع المنشات الكبيرة وتحد من قدرتها الاحتكار على الاسعار. (احمد دهشان, 2017)

من خلال ذلك تتضح لنا مدى أهمية هذه المؤسسات للتنمية الوطنية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، وتتضح أهمية وجودها لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي من خلال مجالات عملها الواسعة وفي مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية .حيث ان تسمية التنمية المستدامة من المكون الأساسي للتنمية الاقتصادية التقليدية، ولكن أضيف إليها مكونين آخرين هما: المكون البيني والمكون الاجتماعي، التنمية المستدامة تضم أبعاداً أوسع من التنمية الاقتصادية التقليدية غير مكوناتها الثلاث (الاقتصادي، الاجتماعي، والبئي) والتي تستهدف تحقيق التنمية البشرية المستدامة (القرة لوسي، 2016) والتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة جديدة لنوعية النمو الاقتصادي وكيفية توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة.

علاوة على ما تم ذكره اعلاه فإن دعم هذه المؤسسات ستكون تكلفته أقل بكثير بالنسبة للدولة من تكلفة التعيين في دوائر الدولة فلو افترضنا إننا قمنا بتعيين موظف بسيط في إحدى دوائر الدولة براتب (1200) شهريا، وإن هذا الراتب ثابت بمرور الوقت فإذا كانت مدة خدمة هذا الموظف (20 عاما) وتقترض إضافة راتب تقاعدي شهري لمدة خمس سنوات وبالقيمة نفسها.

وهذا يعني أن هذا الموظف سيكلف الدولة:

$ 1200* 12 شهر* 25 سنة = 60 ألف

هذا يعني إن تكلفة تشغيل هذا الموظف بهذا الراتب البسيط سيكلف موازنة الدولة 60 ألف دولار على الأقل، أما في حالة إعطاء هذا العامل فرصة لإقامة مشروع صغير فإن المنحة المعطاة لا تكلف وبحسب طبيعة المشروع - أكثر من 10 -20 ألف دولار ويكون عائداً أكثر من ذلك بكثير بصيغة قيمة مضافة أو أرباح أو ضرائب عائدة إلى ميزانية الدولة. كما تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف التنموية. حيث تساعد تلك المؤسسات في تحقيق التنمية الصناعية وتساعد في تحقيق نمو اقتصادي متوازن، وكذلك تساعد في نشر التقنيات والتقدم التكنلوجي، وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال توفير فرص عمل لكلا الجنسين والمساعدة في تخفيض نسبة الفقر من خلال فتح مجالات واسعة للعمل وزيادة الدخل. (عبد الحميد الحلي,2010)

خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها عدة مميزات وخواص يميزها عن غيرها من المشروعات الكبيرة والمؤسسات الضخمة، وتتمثل هذه الخصائص في الآتي:

1. سهولة التأسيس والانتشار : من الناحية القانونية والتطبيقية يمكن تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسهولة ، فعندما توجد الرغبة والحوافز الشخصية يمكن تأسيسها، خاصة وأن حجم رأس مالها عادة ليس كبير، فهذه المشروعات لا تتطلب أصول كبيرة مثل المباني والآلات والمعدات أو مواد التشغيل أو مصروفات التشغيل (السهلاوي (2001)، ويمكن تأسيس هذا النوع من المشروعات من قبل أشخاص عاديين أو أقرباء أو أصدقاء، فلا يحتاج الأمر إلى المزيد من الدراسات والوثائق، فغالبا ما تكون الأفكار النيرة والإبداعات وراء تأسيس مثل هذه الأعمال وليس الامكانيات الكبيرة (الغالبي,2010)
2. القدرة على جذب المدخرات بشكل عام يعتمد أصحاب هذه المشروعات على أموالهم الخاصة نظرا البساطة حجم رأس المال معتمدين في ذلك على المدخرات الشخصية للعائلة أو الادخار الذاتي المشروع التطوير وتوسعته، لذا فإن هذه المشروعات من الوسائل المهم الاستغلال الفوائض والمدخرات المالية المتراكمة بشكل يخدم الاقتصاد (البدري، 2006).
3. المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة تعتمد على التقنيات البسيطة ونمط انتاجي بسيط يتطلب عمالة فردية أو عائلية وأحيانا تشغيل عمالة أخرى، وبالتالي فإنها توفر فرص عمل لجميع افراد الأسرة والأقارب الأمر الذي يسهل خلق فرص العمل وتوظيف العمالة و تساعد في توفير فرص العمل وتحسين طرق استغلال الموارد الطبيعية والحد من انتشار الفقر لأنها تنتشر في جميع المناطق وتمس مختلف شرائح المجتمع بما ينسجم مع المتطلبات تلك المجتمعات ، و تعمل بشكل بسيط وغير معقد ولا يحتاج إلى مهارات

ومؤهلات علمية للتشغيل، وباتالي يخفض من حجم البطالة في المجتمع (البدري، 2006)..

4. هذه المشروعات عادة تستخدم أساليب انتاج وتشغيل بسيطة وسهلة وغير معقدة وبالتالي فهي لا تحتاج إلى العمالة المؤهلة والمدربة والمعدة جيدا، لذا تساعد في توفير فرص عمل كبيرة وتوظيف وتشغيل تلك العمالة وخاصة أن ملاكها يقومون بتوظيف الأقرباء والاصدقاء والمقربون في مناطقهم وبالتالي تكمل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات انتاجية مختلفة (الأسرج,2006)

5. سهولة الإدارة: تعتمد هذه المشروعات على المالك في ادارتها وله جميع الصلاحيات لإنجاحها وبالتالي ينعدم تعارض المصالح فيها، وتتميز ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرار وبالتالي يتسم بالطابع غير الرسمي في التعامل مع العاملين او العملاء، وعادة لا يلزم مؤهلات ولا خبرات عالية الإدارتها، ولا يلزم دورة مستندية أو متابعة إدارية معقدة، فعندة تغير بيئة العمل للمشروع بامكانها تبني سياسات جديدة تلائم التغيرات الحاصلة في بيئتها. (يوسف, 2002).

6. استغلال الطاقة الإنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم باستغلال جميع الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل وتسهم هذه المؤسسات في توطيد علاقات بين القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات لذا فإن لها دورا كبيرا في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي وترفع من الكفاءة الإنتاجية لتحقيق أقصى عائدة وبالتالي التحكم في جميع عناصر الإنتاج مثل المواد العام ومصروفات التشغيل وراس المال البشري، وغالبا ما تكون العملية الإنتاجية بسيطة وغير معقدة (الخطيب والرفاعي ,2006) ومقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

## المبحث الثاني: الواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة معوقات إنشائها في العراق واستراتيجيات الدول الاجنبية

### المطلب الاول: واقع ومعوقات إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

الواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق:

إن المشروعات الصغيرة و المتوسطة هي حجر الأساس للنمو والعمالة في الاقتصادات الحرة ولها تأثير حاسم على علاقات العمل أو ما يسمى بالعلاقات الصناعية ، وقد تجسدت أهمية تلك المشروعات خاصة في توفير فرص العمل وفي تحسين ظروف العمل ، وعلى الرغم من ذلك فقد تبين في معظم الأحوال أن هناك نقص في المهارات وعدم وجود خبرة كافية في إدارة المشروعات مما يستلزم وضع برامج تدريبية مكثفة في مجالي إدارة المشروعات والتكنولوجيا الحديثة ، وقد تبين أيضا أن هناك حاجة كبرى أخرى للمشاريع الصغيرة في العراق للتمويل، إذ أن معظم الراغبين في الدخول إلى عالم الأعمال الحرة لا يملكون المال الكافي لتمويل مشاريعهم ولا المعرفة الكافية لكيفية الحصول على التمويل اللازم.

يصعب من الناحية العملية قياس عدد وحجم وتوزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالقطاع الخاص في العراق لعدة اعتبارات لعل أهمها محدودية المعلومات المتاحة عنها، وذلك لعدم وجود إحصاء شامل في العراق منذ عام 1997 وحتى الوقت الحاضر، وعدم وضع البيانات المتعلقة بتوزيع الحجم الخاص لهذه المشروعات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في صورة إحصاءيات رسمية (تيمورعبد العزيز, 2015).

وعدا من الناهية الاحصائية من الضروري أيضا معالجة القيود التي تحد من إنشاء وتطور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة ومنها تحديد الشكل الذي ستكون عليه مبادئ التمويل التي سوف يتم تطبيقها مستقبلاً في العراق إن افتقار العراق إلى مؤسسات تمويل للمشاريع الصغيرة لا يتناسب مع ما يمتلكه العراق من موارد ضخمة ولا يتلاءم مع الطريقة التي يراد بها تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد موجه الى اقتصاد سوق ، لان هذا التحول ينبغي أن يخضع لاشتراطات كثيرة من بينها بناء قدرات القطاع الخاص على المستويات كافة ، من إنشاء بيئة تنظيمية سليمة إلى بناء مهارات أصحاب مشروعات العمل الحر في القطاع الخاص، إلى توفير التمويل الضروري للمشاريع الصغيرة ، حتى يمكن تحقيق التنوع في الاقتصاد العراقي بعيداً عن الاعتماد الكلي على مورد النفط(د. خليل ابراهيم,2024).

لقد افقدت السياسات الاقتصادية السابقة التي اتصفت بالشمولية وغياب التخطيط الاقتصادي مقومات الكفاءة والتنافسية الأمر الذي ادى الى تهميش القطاع الصناعي الخاص وتعطيل دوره في التنمية الاقتصادية. هذا التهميش قاد الى انحسار دور هذا القطاع وحجم قدراته على التطوير والابتكار، ضاعف ذلك الامكانات والخبرات المحدودة مما قاد الى سيادة نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة على عمله اذ لم تشكل مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة قلة الخبرة في هذا النوع من المشروعات من ناحية ادارة الاموال والتكنولوجية الحديثة) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, 2010)

تقسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق الى ثلاثة اصناف رئيسة:

1. الصناعات غذائية وتشمل صناعة منتجات الالبان والمربيات والخضروات وطحن الحبوب وجرشها.
2. الصناعات الميكانيكية والكيمياوية وتشمل صناعات بعض الادوات والمكائن الزراعية والمعدات الخاصة ببعض الحرف وقطع الغيار فضلاً عن صناعة الاحبار والاصباغ.
3. الصناعات يدوية، وتمثل اغلب هذه المشروعات وتعتمد على الخبرات المحلية المكتسبة كصناعة الجلد والحياكة وبعض المنتجات التراثية. (د. احمد عمر الراوي,2006)

معوقات إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة متنوعة وكثيرة، وذلك لأنه هناك الكثير من العقبات التي تقف أمام المشروعات الناشئة خاصة في بداية نشاطها. الأمر الذي قد يسبب احباطاً كبيراً لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو أولئك الذين يفكرون في بدء مشروع الخاص بهم. وبشكل عام، امتلاك وإدارة مشروع جديد صعبة نوعاً ما، خاصة في ظل العقبات الكثيرة. وفي هذا البحث سوف نستعرض أبرز الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1. الظروف الصعبة التي مر بها العراق بسبب الحروب المتعاقبة مما أثر سلباً على المشروعات المتوسطة والصغيرة.
2. تراجع كبير في اعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقلة الدعم ألأعلامي والحكومي والقانوني لاصحاب المشروعات في العراق.
3. قلة المعلومات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود أستراتيجية واضحة لغرض تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. عدم وجود مسوحات على مستوى الدولة لمعرفة حجم البطالة ومدى توفر الكفاءات والمهارات اللازمة.
5. ضعف الهيئات الوطنية لتنمية المهارات والقدرات البشرية والمعرفية والثقافية تكون مهمتها تهيئة الكوادر اللازمة من العاطلين عن العمل للعمل في هذه المشروعات وعدم ادخال اصحاب المشروعات في دورات تدريبية من أجل تأهيلهم معرفيا واجتماعيا والوقوف على المشكلات التي تواجه القطاعات كافة يؤدي الى تراكم المعرفة والخبرة لديهم.
6. الاجراءات الروتينية المعقدة والطويلة المتعلقة بتأسيس المشروع واجراءات الصحة والسلامة والأستيراد والتصدير والبيروقراطية في انجاز المعاملات المتعلقة بالمشروعات لدى مراجعة مديرية التنمية الصناعية في بغداد والدوائر الاخرى سبب في تعطيل المعاملات وتعاني ضعف معرفة اصحاب هذه المشروعات بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية، ما يعقد من الإجراءات المتعلقة بإنجاز معاملاتها (د. خليل ابراهيم,2024).
7. المشاكل الناتجة عن اختلال الهيكل الداخلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كالمشاكل الناشئة عن ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية، ومشكلة الاستثمارات غير المخططة، وما ينتج عنها من ظهور الطاقات الإنتاجية العاطلة، وارتفاع عبء المصروفات التشغيلية، ومشكلة استخدام معدات مُتقادمة، ومشكلة الضعف في مستوى المهارات والنقص في التدريب، ويترتب على كل تلك المشكلات انخفاض إنتاجية المشروع، أو قيامه بإنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات لا يستطيع تسويقها محلياً أو دولياً (البرغثي، 2014)
8. يعد التمويل في مقدمة المشاكل التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة وانعدام الوعي المصرفي وعدم توفر دراسات الجدوى والسجلات الحسابية التي تعكس الوضع المالي الحالي أو المستقبلي للمؤسسات، وفضلاً عن ان صغر حجم المؤسسات المراد إنشائها والمراد تمويلها يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمالات المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المؤسسات مقابل القروض وعدم إنشاء برامج لضمان القروض بالتعاون مع مختلف المصارف (سحنون سمير,2006)

9 - عدم مشاركة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الصفقات الحكومية وإنشاء برامج خاصة للتدريب الفني والمشورة التقنية (خلف عثمان,2004)

10- إنّ غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل المصرفي الممنوح، وهذا يعني اضاعة فرص الحصول على التمويل اللازم للمشروع بسبب المبالغة في المطالبة بالضمانات (حكيم بوحرب,2008)

11- ضعف أداء الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية عمل على اغراق الأسواق المحلية بكل اصناف السلع الرديئة والمقلدة والتي يصعب على المنتج المحلي منافستها. (فراس زوين,2019)

12- عدم وجود دعم جعل منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على منافسة السلع المستوردة ومن جهة اخرى هنالك عدد من المشروعات التي تعتمد على القطاع الحكومي في تزويدها بمستلزمات الانتاج او المادة الأولية وقيام الحكومة لاحقاً بشراء انتاجها وغالباً ما تكون المادة الأولية المستوردة للمشاريع رديئة النوعية,اذ تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير الخامات والمدخلات الاساسية للانتاج من الحكومة العراقية اذ توقفت مديرية التنمية الصناعية عن تجهيز المشروعات الصناعية بمستلزمات الانتاج بأسعار مدعومة وبنوعيات وبمواصفات دولية . الأمر الذي كان له اثاراً ايجابية في تحقيق تلك المشروعات لأرباح عالية وتنتج سلعاً بنوعيات جيدة. لكن غياب

13- عدم القدرةعلى تسويق المنتجات المصنعة محليا في الاسواق المحلية او الخارجية بسبب حجم الاستيرادات التي فاضت عن حاجته، الأمر الذي ادى الى كساد الانتاج للعديد من المشاريع. (منير الحمش,2006)

14- نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المؤسسات فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية (اسامة محمد كاظم، ت.ز 2024)

المطب الثاني: استراتجية التطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والامتثال ببعض دول الاجنبية:

ان كل دولة تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستديمة لذا فإن مشاركة القطاع الخاص وتفعيل دوره اصبح مطلبا أساسيا و ضروريا باعتباره نهجا تنمويا مستهدفا ولكي تتحقق التنمية المتوازنة في البلد فلابد من أن يتوازن معدل تنمية المشروعات القائمة وما ينتج عنها من فرص وظيفية جديدة مع معدل النمو السكاني وما ينتج عنه من دخول أفواج كبيرة إلى سوق العمل ومن المعلوم ان العراق يمتلك موارد مالية ومادية وبشرية هائلة ، وبما أن التوجه العام الحالي يؤشر المرحلة تحول اقتصادي نحو الاقتصاد الحر و الذي يقوم أساسا على المشروع الخاص ، ان النمط الاجتماعي السائد في العراق هو العمل في المؤسسات الحكومية والذي سيسهم في حالة عدم تغييره إلى زيادة الضغط على تلك الوظائف وبالنتيجة سيساهم في قتل كل عمل إبداعي كامن في طاقات عشرات الآلاف من العاطلين وارتفاع معدلات البطالة في المجتمع وعلى الخصوص من خريجي الجامعات والمعاهد العراقية، إضافة إلى استمرار النزيف المستمر لاصحاب الكفاءات والمهارات من العراقيين المهاجرين للخارج والذي يمثل بحد ذاته هدرا فادحا للثروات ويقلل بشكل كبير من فرص التطور وستكون له عواقب مستقبلية وخيمة إذا لم تسطع الجهات المسؤولة إيقافه أو الحد منه.

وعليه فانه وفي ظل هذه التحديات لابد من إيجاد إطار مؤسسي واستراتجية التطوير يستوعب صعوبات وتعقيدات وقوانين الفترة الحالية، وعلى الرغم من ورود نصوص صريحة حول تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ضمن ستراتيجية التنمية الوطنية للسنوات (2005-2007) والصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الهيئة الاستراتيجية العراقية، إلا أن مسألة تطبيق النصوص تلك على ارض الواقع تحتاج إلى اعتماد آليات فعالة.

ويمكن التطرق إلى بعض المقترحات التي تساهم في البناء السليم لهذه المشروعات والارتقاء بها وكالاتي (وفاء، د. عبد الباسط,2001)

1. حتى لا ترتبط نشاطاته بالظروف المالية للدولة والتي كما هو معلوم في حالة العراق تتأثر بشدة بأسعار النفط العالمي كمورد مالي رئيس للبلد لابد من تشكيل تحالف ستراتيجي بين الدولة والقطاع الخاص وبما يضمن أن يأخذ هذا القطاع دوره بشكل فاعل في النشاط الاقتصادي.
2. الاهتمام الجدي بتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وابراز أهميتها في المرحلة الحالية يكتسب أهمية خاصة وملحة لما لها من آثار إيجابية من جهة إعادة الحياة إلى النشاط الاقتصادي المعطل (وفاء، د. عبد الباسط,2001)
3. وضع خطة وطنية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط فيما بينها وبين المشروعات الكبيرة في الإطار الأشمل وبما يتناسب مع التوجه العام للسياسة الاقتصادية الكلية
4. منظمات متخصصة لتحديد أفضل الفرص المتاحة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم هيكل البنية المؤسسية الراعية لهذه المشروعات بما يسمح لها بتمثيلها لهذه المشروعات بفاعلية واشراك الرواد في عملية صنع القرار حتى تتمخض العملية في النهاية في شكل نظام مؤسسي متكامل وشفاف.
5. إنشاء مؤسسة مالية خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تكون مرتبطة بالبنك المركزي العراقي كخطوة أولى مهمتها توفير التمويل الميسر
6. تشجيع المصارف الخاصة بتمويل هذه المشروعات وبأسعار فائدة مدعومة للمشاريع لغرض تخطي عقبة التمويل لحين تعزيز القدرة التنافسية للمشروع والانتقال في المراحل اللاحقة إلى.
7. دعم أنشطة البحوث والتطوير التكنولوجي قيام الدولة وكذلك استيراد التكنولوجيا المتقدمة وبما يتلائم مع البيئة الصناعية العراقية، من خلال إدامة العلاقة بين المؤسسات الحكومية المختصة والجهة الراعية لهذه المشروعات من خلال أنشطة نقل التكنولوجيا.
8. تقديم الاستشارات وخدمات التدريب من خلال عقد مشروعات تعاون مشتركة مع الهيئات الدولية المعنية بتطوير ورعاية هذه المشاريع
9. إقامة مراكز لتأهيل الإدارة الناجحة لقيادة المشروعات وذلك عن طريق إقامة دورات التدريب والتأهيل المتكامل ووضع برامج خاصة لهذه المشروعات في مراكز التدريب لمعاونتها على تطوير نظم الإنتاج والإدارة والتسويق, والاستفادة من تجربة الحاضنات من خلال قيام الدولة بالتوسع في إنشاء الحاضنات لمدد محدودة ، حيث تعتبر هذه الحاضنات بيئة عمل مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث تقديم الخدمات الفنية والاقتصادية والاستشارية والادارية وتوفير المستلزمات والمعدات التي يحتاجها المشروع فضلا عن مساعدة المشروعات واتصالها بالجهات الداعمة مثل مؤسسات التمويل لفترة زمنية . وتعد حاضنات الاعمال في منظومة متكاملة، تعد المشروعات الصغيرة الوليد الذي يحتاج الى الاهتمام والرعاية والحماية من المخاطر حيث تتم مساعدة المشروعات إلى أن تتهيأ للخروج من الحاضنة بعدما تكتسب الخبرة والكفاءة اللازمة وبالتالي تنتقل إلى المواقع الخاصة بها والتي تحددها حسب ما يتوافق مع مصالحها.
10. تأسيس مركز عراقي للبحث والتخطيط والمعلومات والإحصاء، يقوم بتقديم الاستشارات الإدارية والفنية، وإجراء البحوث والدراسات عن السوق المحلية والخارجية.
11. وتوفير الخدمات الإعلامية المطلوبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مركز وطني عراقي للاعلام الاقتصادي، ويقوم المركز ببث البرامج الخاصة من خلال الوسائل المرئية والمسموعة والشبكة العنكبوتية تساهم في توفير أدق المعلومات لاصحاب هذه المشروعات في كافة أوجه النشاط الاقتصادي.
12.ضرورة تبنّي وضع آليات معينة من قبل البنك المركزي العراقي وفق معايير مهنية يوجّه فيها المصارف في توزيع القروض والمبادرات. (أنور رشيد السلماني,2022)
13. الحرص على تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين جودة الإنتاج. (اسامة محمد كاظم، ت.ز2024)
14. زيادة التسهيلات والدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات الاهتمام بتطوير المناطق الصناعية بما يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة قدرتها التنافسية. وتخفيض تكلفة الإعلان والدعاية والترويج لمنتجات وخدمات هذه المؤسسات، وتسهيل مشاركتها في المعارض السنوية والموسمية. (اسامة محمد كاظم، ت.ز2024)
15. لتخصيص الأمثل للموارد المتاحة في إطار الاستدامة البيئية والعدالة بين الأجيال حيث تتطلب عملية التنمية توزيعاً عادلاً ورشيداً للموارد التي تمتلكها الدولة بين الحاجات المختلفة بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الأفراد المجتمع أخذاً في الاعتبار تلبية حاجات الحاضر دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم الأساسية (United Nations ,1992).
16. منح المشروعات الصغيرة المزايا والتسهيلات التفضيلية مثل اعفاءها من رسوم التسجيل أو رسوم الرهن (يمان مويح ابو الهيل,2022).

الامتثال ببعض دول الاجنبية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

قامت عديد من الدول في تطبيق سياسات وبرامج تصحيح اقتصادية؛ تهدف إلى تحقيق التنمية الحقيقة، والتي تساهم في معالجة عديد من المشكلات، مثل: الفقر، والبطالة. وتحقيق زيادة في الإنتاج، وتشغيل الأيدي العاملة التي من شأنها أن تحقِّق أهدافاً اجتماعية مرغوباً فيها. الخصوصية العراقية من جهة ومدعومة بعدد من الآليات التي ثبت نجاحها في بعض

التجارب الغنية لبعض البلدان الأجنبية من جهة أخرى ولكن بعد تطويعها بما يلائم الوضع الاقتصادي القائم في العراق.

الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التوسع في إنشاء التجمعات الصناعية باعتبارها طريقة فعالة لاقتسام المعرفة الضمنية بين المشروعات، والاستفادة من أنشطة الابتكار ومراكز المعرفة مثل المؤسسات البحثية والجامعات، حيث يمكن للدولة مساندة مثل هذه التجمعات وتهيئة كافة المستلزمات وعلى الأخص إقامة البنية التحتية الأساسية لهذه المجمعات. وفي الامثلة بعض الدول التالية: (د. عادل الكاسح إنبية,2020)

اولا: كوريا الجنوبية:

المحور الأساسي الآن في كوريا هو دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الابتكار والنمو والعولمة، فأسست الحكومة وكالة إدارة الأعمال الصغيرة والمتوسطة بغرض تشجيع ورعاية مشروعات رأس المال المخاطر وتنفيذ سياسات الحكومة الخاصة بهذه المشروعات ويمكن تصنيف سياسات دعم وتنمية هذا المشروعات إلى ثلاث فئات هي كالتالي:

1. السياسات العامة للدعم: حيث يشمل كافة أشكال الدعم المرتبط بممارسة النشاط ومنها المحاضرات والدورات التثقيفية والتوعوية في المؤسسات التعليمية برامج تشغيل فئات الشباب والطلبة وأساتذة الجامعات، أيضا إقامة الدورات التدريبية وبرامج تحسين الأداء. نشر الأفكار التكنولوجية على جميع المنشآت الناشئة تقديم الدعم المالي، وضع نظام مستمر التقويم اللوائح والنظم المنظمة لعمل هذه المشروعات إنشاء إدارة شكاوى لحل مشاكل هذا الشركات وتقديم الاستشارات اللازمة لها.

2. برامج دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات الأداء المرتفع هذه البرامج تضمن توفير دعم مالي للبحوث والتطوير الثاني لهذه المشروعات، فالبحث والتطوير بعد ركيزة أساسية في زيادة القدرة التنافسية لها، فمن أهم مبادرات هذه البرامج برنامج تمويل المنتجات الجديدة مضمونة الشراء، أي تقديم الدعم لهذ المؤسسات بشرط تقديم إثبات على استعداد منظمات عامة أو شركات كبيرة بشراء تلك المنتجات حال تطويرها، كذلك برامج مقابل التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير منتجات جديدة بالتعاون مع الجامعات ومعاهد البحوث وغيرها من المؤسسات المتخصصة، وأخيرا توفير الدعم المالي لتكنولوجيا تسويق المنتجات

الدروس المستفادة من التجربة الكورية

1. لتحديد المستحقين للدعم الحكومي تم تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2.الضرورة إطلاق المزيد من المبادرات والبرامج المتخصصة في مختلف مجالات الدعم والتنمية لهذه المشروعات

3. لمنع الازدواجية أو اساءة استغلال تلك البرامج لابد أن تكون برامج الدعم مركزية وموحدة.

ثانيا: التجربة الماليزية

الاهتمام بهذا القطاع في ماليزيا ولتقديم الدعم الكامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل الدعم الفني والاستشاري والمالي وتقديم معارض تطوير المنتجات تم اقرار مجموعة من برامج الدعم والمساندة، فتم تأسيس عدة منظمات الدعم هذه المشروعات ومنها: بنك المنشات الصغيرة والمتوسطة المؤسسة الماليزية للتنمية التجارة الخارجية، معهد البحوث الصناعية الماليزي هيئة التنمية الصناعية الماليزية مؤسسة تطوير التكنولوجيا الماليزية، وزارة العلوم، وزارة التجارة والصناعة التكنولوجيا والابتكار، حيث يتمثل دور هذه المؤسسات والمنظمات ووضعت الحكومة الماليزية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أولوياتها، فلينت زيادة تلك المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي وهناك برامج الدعم من الحكومة تمثلة بالبرامج التدريبية لزيادة الموارد وتحسين القدرة على التخطيط والمهارات الإدارية والإدارة المالية وتنمية الموارد البشرية مهارات التقنية التسويقية ووضعت الخطط التنفيذية والتي منها:

1. الاستعانة بالمصادر الخارجية للتعاون ورعاية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وانشاء المشروعات المشتركة.

2. بناء روابط تجارية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات متعددة الجنسية للتصبح قادرة على المنافسة الدولية.

3. تعميم برامج تنظيم المشروعات وتقديم المشورة والتوعية وتحسين كفاءة الإدارة وتحسين الإنتاج وجودة المنتج والتسويق والتوزيع

الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا

1. دعم حكومي على أعلى المستويات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. الاستعانة بكافة المؤسسات للتعاون في دعم هذا المشروعات.

ثالثا: التجربة اليابانية

تعد تجربة اليابان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من التجارب المهمة والناجحة على مستوى الدول المتقدمة، ومن أهم ما قامت به الحكومة وضع مفهوم واضح للمشروعات الصغيرة المتوسطة ووضعت تشريعات تدعم تطورها ونجاحها مثل منح الاعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية والفوائد والضمانات المصرفية، وإنشاء المؤسسات التي تقدم الدعم الفني والتمويلي والإداري والتقني والتسويقي وتعتمد اليابان بشكل عام على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النهضة الصناعية، وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 99.7% من اجمالي المشروعات وتشغل 40 مليون عامل أي ما نسبته 82% من اجمالي القوى العاملة وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 80% حيث أن المشروعات الكبيرة والقائمة الآن ما هي الا مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتحدة والمتكاملة فيما بينها وبين الصناعات العملاقة، وأول الخطوات التي قامت بها الحكومة اليابانية اقرار قانون بعد بمثابة دستور لهذه المشروعات بنص على ازالة كل العقبات وتدليل الصعاب التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما من القانون المعاملات الضريبية والجمركية ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة بموجبها بتشجيع ودعم هذا القطاع، مثال توفير الامكانات التكنولوجية والدعم التسويقي وتشجيع المشروعات الكبيرة على التكامل معها. وتسهيل اجراءات الحصول على التراخيص اللازمة ودعمها فنيا

وتقديم الاستشارات وتقديم المساعدات التموينية، كما تم انشاء وكالة خاصة تتبع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة تسمى بوكالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. أيضا من أهم السياسات المالية والاقتصادية المساعدة هذا القطاع هي سياسة حماية هذه المشروعات من الافلاس وسياسات الاعفاء الضريبي والتدريب والتطوير والتمويل، وتطبق هذه السياسات من خلال المؤسسات المالية والتأمينية من خلال مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقسط تأميني يدفع شهريا، وفي حال تعثر ديون هذه المشروعات أو تعرضها للعمر المالي او الافلاس تقوم هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسداد ديون هذه المشروعات العملية، و في عام 1999 تم تأسيس الهيئة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كهيئة تنفيذية لهذه التشريعات، ومن السياسات التي شرعتها هذه الهيئة ما يلي:

1. انشاء مؤسسات تمويلية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الحصول على قروض مصرفية بشروط ميسرة.
2. إلزام الشركات الكبيرة التي تحصل على مناقصات حكومية الشراك هذه المشروعات على الأقل بنسبة 30% من قيمة المناقصة.
3. الزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع اقساط التأمين لدى مؤسسات التأمين للتأمين على مخاطر الإفلاس وسداد الديون المتعثرة و تقدم الدعم الإداري والفني وتقوم بتدريب العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة, كما عملت اليابان على تشجيع المشروعات الكبيرة على التكامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في شتى المجالات، كما أن التقدم التقني في قطاع الصناعة في اليابان دفع الشركات الصناعية الكبيرة إلى التخلي عن انتاج الكثير من مكونات التصنيع واسناد انتاجها إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يخفض من تكاليف الانتاج والجودة لديها وبنفس الوقت يمنح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة العمل والاستثمار.
4. إلزام المنظمات الحكومية وشبه الحكومية على اتاحة الفرصة لهذه المشروعات من الحصول على العقود الحكومية.
5. الاعفاء الضريبي من الدخل لفترات زمنية قابلة للتجديد وتوفير نظام ضريبي يشجع على الاستثمار.

الدروس المستفادة من التجربة اليابانية

1. استاد بعض المنتجات والمدخلات الصناعية في المؤسسات الكبيرة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة
2. الاستخدام الموارد المالية الاستخدام الأمثل، ثم الانتقال إلى اللامركزية بغرض توفير المرونة لبناء قدرات البحث والتطوير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. توفير الدعم اللازم وتقديم البرامج المساعدة للاستجابة السريعة للمتغيرات المحلية والدولية

الخاتمة:

تبين من خلال العرض السابق ان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة اهمية كبيرة في اقتصادات البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة على حد سواء اذ تؤدي دوراً حيوياً ومهماً في معالجة العديد من المشكل الاقتصادية التي تواجهها تلك البلدان على وجه الخصوص مشاكل البطالة اذ ادت الأستيرادات العشوائية من مختلف المناشيء العالمية وغياب الأنتاج الوطني لها وانحساره في ظل عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى منافسة السلع الاجنبية في الاسواق المحلية, الامر الذي يتطلب التدخل الحكومي لتفعيل ذلك الدور الذي يمكن ان تؤديه تلك المشروعات في النشاط الاقتصادي من خلال اجراءات وسياسات يتطلب بعضها تدخل الدولة بصورة مباشرة كممول ومتابع ومنفذ لتلك الخطط لحين امتلاك تلك المشروعات القدرة على الانتاج والعمل بشكل تجاري والمنافسة والتصدير الى الأسواق الخارجية الذي يعد الهدف المستقبلي نحو بيئة مستدامة. وقد توصلت البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وهي كالاتي:

## الاستنتاجات:

1. المشروعات الصغرى والمتوسطة تدعم العمل الحر والريادة وتقليل المشاركة في الوظائف الحكومية فهي أذا حل جذري لمشكلة البطالة وخاصة فئة الشباب حيث تستقطب هذه المشروعات عدد كبير من خريجي الجامعات والمعاهد وخاصة اصحاب الكفاءات منهم حتى أصبح العمل في هذه المشروعات موثوق ومربح وأحياناً بعقود عمل دائمة.
2. للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور هام في خلق فرص عمل جديدة والمساهمة الفعالة في انشاء مشاريع اخرى فبتالي استقطاب وتعيين موظفين جدد بعوائد مالية ثابت.
3. ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تدعم الاقتصاد الوطني وارتفاع نسبة مساهمة لالناتج المحلي الاجمالي للعديد من الدول المتقدمة والنامية مما ينعكس بشكل ايجابي في زيادة الانتاج وتشغيل الأيدي العاملة واستخدام التكنولوجيا الحديثة
4. ان القطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاص بحاجة ماسة وضرورية للدعم الحكومي ليكون قادراً على النهوض والتطور.
5. عدم وجود مراكز للدراسات تتابع نشاط المشروع في المرحلة الحالية والمستقبلية وتعمل من داخل المشروع نفسه ينصب اهتمامها بالتطوير الستراتيجي الشامل من جانب المهارات الادارية المطلوبة للمشروع وتشخيص القدرات التقنية والتحليل المالي وكذلك تشخيص القدرة التنافسية للمشروع وجودة المنتوج وتحليل الأسواق
6. مشاكل جدية تجابه المشروعات التي استمرت بالعمل نتيجة لمحدودية الدعم لها في العراق بسبب الظروف الصعبة التي مرت على البلد.
7. لوحظ وجود العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها مشاكل ادارية وقانونية ونقص في المهارات والتدريب وصعوبات في التمويل وغياب دراسات للجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات وعدم توفر مؤسسات حكومية مختصة لدعم ومساعدة المشروعات بكل الوسائل الممكنة.
8. اظهرت نتائج البحث عدم استقرار الانتاجية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على حد
9. سبب انخفاض قيمة الانتاج وعدد العاملين وعوامل عديدة داخلية وخارجية أدت إلى ذلك نذكر منها الحصار

الاقتصادي الذي أدى الى توقف العديد منها عن الانتاج وبعد هذا التاريخ جرى تدمير البعض الآخر بسبب الحرب العسكرية والاحتلال الاجنبي للعراق والمشروعات المتبقية عددها قليل جدا ولا يتناسب ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتعاني من مشاكل داخلية عديدة منها غياب السياسة

**التوصيات:**

1. التعريف وتوضيح أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة والحث للانخراط بها.
2. توفير البيئة الاستثمارية الملائمة وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يمنح المستثمرين الثقة والضمان الرؤوس الاموال من التعرض للمخاطر والمصادرة ووجود
3. سياسة اقتصادية فعالة ونظام ضريبي كفوء وعادل وسياسة نقدية ومالية ملائمة. الادارة الناجحة للاقتصاد الوطني تأخذ على عاتقها اعداد وتنفيذ السياسات الواقعية وتحديد المؤسسات التي تتولى الاشراف والمتابعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتنسيق مع الوزارات والغرف التجارية والاتحادات الصناعية لتقديم الدعم المطلوب.
4. تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة وتقديم التسهيلات المصرفية اللازمة مع الاخذ بعين الاعتبار قدرتها على التسديد وبفوائد تشجيعية ملائمة ومنح أصحابها اعفاءات ضريبية ودعم للسلع المصدرة.
5. العمل على اجراء دراسات الجدوى الاقتصايدة والفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قبل انشائها للكشف المبكر عن مقومات النجاح واسباب الفشل والتركيز على المشروعات التي لها فرص البقاء والنجاح وتجنب المشروعات التي تحقق خسائر وتسبب ضرر للاقتصاد الوطني.
6. اعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الرسوم على منتجاتها وتقديم التسهيلات والمزايا التفضيلية لها مثل اعفائها من رسوم التسجيل اعفاء من الرسوم مستلزمات الأنتاج والمواد الأولية التي تستخدمها هذه المشروعات وغيرها من الرسوم.
7. التركيز على توفير البنى التحتية الاساسية وخاصة محطات توليد الطاقة الكهربائية وانشاء الطرق والجسور وشبكات المياه وغيرها التي تقدم خدمات واطئة الكلفة، وتوفير حاضنات الاعمال من واجباتها ان تقدم الرعاية الكاملة للمشروعات منخلال خدمات ادارية واستشارية وتسويقية ودعم انشطة التصدير واختيار الفن الانتاجي ونقل التكنولوجيا الملائمة التي تؤدي الى تخفيض التكاليف وتحسين جودة ونوعية.
8. الحاجة ماسة لالحكومة العراقية قيام بدور هام في إيجاد اطر تنظيمية داعمة عبر الصناديق الجماعية وغيرها من الآليات إنشاء وحدات للتمويل الصغير في وزارة التجارة والبنك المركزي العراقـــي لتقديم الاستشارات اللازمة لعمل المشروعات الصغيرة.
9. محاولة صياغة قانون خاص بهذه المشروعات بحيث يضمن لهذه المشروعات تخطي كافة العقبات التي تواجهها، وتوفر لها الحماية اللازمة من شراك المستغلين ويكون بمثابة الغطاء التنظيمي والقانوني، والدستور الذي تهتدي به
10. تدعيم جهود هذه المؤسسات في البحث عن أسواق جديدة في الداخل والخارج والاستفادة من برامج الدعم والتعاون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية والإقليمية من خلال غرفة التجارة في العراق قيام بدعم المشروعات الصغيرة من خلال الترويج لمنتجاتها ومساعدتها في تسويق منتجاتها في السوق المحلية والعالمية.
11. تسهيل إجراءات منح الإجازات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإزالة العقبات وسلسلة المراجع الروتينية من خلال التنفيذ الفعلي والحقيقي لسياسة النافذة الواحدة.
12. تنمية القدرة على التنافسية للمنتج المتحقق من المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاهتمام بالجانب التسويقي وإيجاد السبل الناجحة للتسويق وإجراءات البحوث والدراسات التسويقية.
13. توفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة من قبل البنوك الحكومية والتجارية وذلك من خلال تخفيض معدلات الفائدة وتخفيف الضمانات المطلوبة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على منح القرض بضمان المشروع نفسه فقط دون ضمانات أخرى.
14. الحد من الاستيراد المفرط والاهتمام بالمنتجات المحلية لتمكن الصناعة الوطنية من منافستها، والدعم الكامل للإنتاج المحلي من خلال السلع التي من الممكن تصنيعها داخلياً بدلا من استيرادها والتفعيل الحقيقي لجهاز التقييس والسيطرة النوعية لمراقبة السلع الداخلة للبلاد لمنع دخول المنتجات الرديئة او منخفضة الجودة.

## توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

## تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

## موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

## شكر وتقدير:

لا أحد أو ذكر اي شخص اخر.

## References:

1. Abbas, Muhammad Al-Hadi. Al-Mu'assasat Al-Saghira: Al-Mafhoum, Al-Dawr Al-Murtakab. Majallat Al- ‘Uloom Al-Insaniyya, Jami’at Mentouri (Constantine), No. 11, 1999.
2. Ahmad Dahshan. Al-Mu ‘awaqat Allati Tuwajih Al-Mashari ‘Al-Saghira Khassa

Small and Medium Enterprises in Libya, Benghazi, 2006.

12. Dr. Khalil Ibrahim. Mu ‘awiqat Al-Tanmiya Al-Makaniyya fi Zill Al-Qurud Al-Muyassara lil-Mashari ‘Al-Saghira, 2024. https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/publications/1692086419.docx
13. Haidar Muhammad Zahir Al-Qara Lucy. Bada’il Al-Taqa wa-In ‘ikasuha ‘ala Al-Tanmiya Al-Mustadama fi Duwal Mukhtara: Ishara ila Al- ‘Iraq, Baghdad: University of Baghdad, 2016 (unpublished).
14. Timur ‘Abd Al- ‘Aziz, Alaa ‘Abbasi, Al-Din Shahada, and Kate Lauer. Al-Iṭar Al-Qanuni wal-Tanzimi lil-Tamwil Al-Asghar fi Al- ‘Iraq. World Bank, New York, 2015.
15. Wanis Muhammad Ahmad Al-Barghathi. Mu ‘awaqat Tashghil Al-Mashari ‘Al-Saghira wal-Mutawassita fi Libya: Maqtarahat ‘Ilajiha, Benghazi: University of Benghazi, Faculty of Economics, Department of Accounting, 2014.
16. Khalaf ‘Uthman. Waqi ‘Al-Mu’assasat Al-Saghira wal-Mutawassita wa-Subul Da ‘miha wa-Tanmiyatiha: Dirasat Halat Al-Jaza’ir, PhD Thesis, University of Algiers, Faculty of Economic Sciences, 2004 (unpublished).
17. Sahnun Samir & Bunoa ‘a Shu ‘ayb. Al-Mu’assasat Al-Saghira wal-Mutawassita wa-Mushkilat Tamwiliha fi Al-Jaza’ir, International Forum on the Qualification Requirements of SMEs in Arab Countries, Algeria, April 17–18, 2006.
18. Hakim Bouherb. Dawr Al-Suq Al-Mali fi Tamwil Al-Mu’assasat Al-Saghira wal-Mutawassita, Master’s Thesis, Faculty of Economic Sciences and Management, University of Saad Dahleb, Blida, Algeria, 2008, p. 105.
19. Firas Zuwain. Al-Mashari ‘Al-Saghira wal-Mutawassita: Al-Mu ‘awaqat wal-Hulul, March 2019. https://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/17376-2019-03-09-18-18-49
20. Dr. Ahmad ‘Umar Al-Rawi. Nahwa Taf ‘il Al-Iqtisad Al- ‘Iraqi li-Imtisās Zahirat Al-Batala, paper for Arab Symposium on fi Al-Duwal Al-Namiya. Jami ‘at Al-Jaza’ir, February 2017.
3. Samir ‘Allam. Idarat Al-Mashari ‘Al-Sinai ‘iya Al-Saghira, rev. by ‘Abd Al-Fattah Al-Sharbinī. Al-Dar Al-‘Arabiyya lil-Nashr wal-Tawzī‘, Cairo, 2002.
4. Nawzad ‘Abd Al-Rahman Al-Hayti. Al-Sina ‘at Al-Saghira wal-Mutawassita fi Duwal Majlis Al-Ta ‘awun Al-Khaliji: Al-Wad ‘Al- ‘Alami wal-Tahaddiyat Al-Mustaqbaliya. Majallat Al-Jundul lil-‘Uloom Al-Insaniyya, Year 4, Issue 30, Iraq, 2006, p. 4.
5. ‘Abd Al-Hamid Al-Hilli. Ta’hil wa-Tashghil Al-Shabab Al- ‘Atilin min Kilā Al-Jinsayn lida ‘m Al-Mashari ‘Al-Saghira wal-Mutawassita. Majallat Al-Islah Al-Iqtisadi, Issue 26, March 2010. CIPE, U.S. Chamber of Commerce, Washington, p. 97.
6. Al-Ghalibi, Tahir Muhsin Mansur. Idarat wa-Istratijiyyat Munazzamat Al-A ‘mal Al-Saghira wal-Mutawassita, Dar Wael lil-Nashr, 2011.
Ghbuli, Ahmad. Ta’hil Al-Mu’assasat Al-Saghira wal-Mutawassita fi Al-Jaza’ir, unpublished Master's thesis, Jami ‘at Qusantina, 2010/2011.
7. Al-Sahlawi, Khalid bin ‘Abd Al- ‘Aziz. Mu ‘addal wa-Mu ‘awil Intishar Al-Munsha’at Al-Saghira wal-Mutawassita fi Al-Mamlaka Al- ‘Arabiyya Al-Sa ‘udiyya. Majallat Al-Idara Al- ‘Amma, Vol. 41, No. 2, pp. 303–335, 2001.
8. Yusuf, Tawfiq ‘Abd Al-Rahim. Idarat Al-A ‘mal Al-Tijariyya Al-Saghira. Dar Safa’ lil-Nashr wal-Tawzi ‘, Amman, 1st ed., 2002, p. 27.
9. Al-Asraj, Husayn ‘Abd Al-Mutalib. Tahsin Al-Munafasa lil-Mashari ‘Al-Saghira wal-Mutawassita fi Al-Duwal Al- ‘Arabiyya, November 2006.
10. Sulayman Nasir & ‘Udhaf Muhsin. Tamwil Al-Mu’assasat Al-Saghira wal-Mutawassita bi-Al-Sigh Al-Masrafiyya Al-Islamiyya. International Forum on Islamic Economics, Ghardaïa, Algeria, February 23–24, 2011, p. 3.
11. Al-Badri, ‘Abd Al-Qadir Al-Wiji. Waqi ‘Al-Mashari ‘Al-Saghira wal-Mutawassita fi Libya, paper presented to the Seminar on the Development of

Iqtisadiyya wal-Istratijiyya, Al- ‘Ajilat, Issue 2, 2020, pp. 18–24.

**27.** Jumhuriyat Al- ‘Iraq, Wizarat Al-Takhtit wal-Ta ‘awun Al-Inma’i, Al-Jihaz Al-Markazi lil-Ihsa’ wa-Tiknulujiya Al-Ma ‘lumat. Al-Majmu ‘an Al-Ihsa’iyya 2006/2007, 2010. Available at: www.cosit.gov.iq

**28.** Siyasat Tanmiyat Al-Istithmar Al-Ajnabi Al-Mubashir ila Al-Duwal Al- ‘Arabiyya. Available at: https://mpra.ub.uni-muenchen.de

**29.** United Nations, United Nations Environment Programmes (UNEP). Available at: https://www.unep.org/science-data

**30.** Aruna S. Gamage. Small and Medium Enterprise Development in Sri Lanka: A Review. Town Forum, Sri Lanka, March 2003, p. 136.

**31.** Al-Wikala Al-Amrikiyya lil-Tanmiya Al-Duwaliyya (USAID) bil-Ta ‘awun ma ‘a Barnamaj Tijara littanmiya al-Iqtisadiyya lil-Muhafazat. Wad ‘Sina ‘at Al-Tamwil Al-Asghar fi Al- ‘Iraq, June 2010, p. 16.

Unemployment, Saad Dahleb University, Algeria, April 2006.

**21.** Munir Al-Hamash. Al-Iqtisad Al-Siyasi lil-Fasad. Majallat Al-Mustaqbal Al-‘Arabi, Beirut, Issue 382, June 2006, p. 61.

**22.** Anwar Rashid Al-Silmani. Kharitat Tariq Nahwa Tatwir Al-Mashari ‘Al-Saghira wal-Mutawassita li-Mu ‘alajat Al-Batala fi Al- ‘Iraq, Bayan Center for Planning and Studies, 2022. https://www.bayancenter.org/2022/12/9132/

**23.** Usama Muhammad Kazim. Khatawat wa-Istratijiyyat Tashji ‘Al-Sina ‘at Al-Saghira wal-Mutawassita Al-Istithmariyya. http://investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=181

**24.** Wafaa, Dr. ‘Abd Al-Basit. Ra’s Al-Mal Al-Mukhatir wa-Dawruha fi Tad ‘im Al-Sharikat Al-Nashi’a. Dar Al-Nahda Al-‘Arabiyya, Cairo, 2001.

**25.** Yaman Muwayyih Abu Al-Hil & Asst. Prof. Dr. Salam Zamil Al-Shammari. Tahlil Waqi ‘Ada’ Al-Mashari ‘Al-Sinai ‘iya Al-Saghira fi Al- ‘Iraq, Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol. 14, No. 43, 2022, p. 144.

**26.** Dr. ‘Adil Al-Kasah Inbiya. Ahmiyat Al-Mashari ‘Al-Saghira wal-Mutawassita fi Al-Tanmiya Al-Iqtisadiyya wal-Ijtima ‘iyya: Ma ‘a Ishara ila Tajribat Ba ‘d Al-Duwal, Majallat Al-Buhuth Al-